الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

7 **محرم** 1439 –27 **سبتمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: السماح للمرأة بالقيادة أمرا تاريخيا بكل المقاييس

المصدر: جريدة اخبار العصر الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://akhbaralasr.net/saudi-news/news164448

ووصف رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الأمر السامي بالتاريخي بكل المقاييس، وبالعامل الفارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في السعودية.

وقال القحطاني: إن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من ايجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، مؤكدا أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة السعودية في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر السامي سيضع حدا لمثل هذا الأمر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أهمية تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، داعيا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب .

«حقوق الإنسان": الأمر السامي بقيادة المرأة سيضع حدا للنيل من سمعة المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575605

عكاظ»(الرياض)

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة في السعودية.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني اليوم (الثلاثاء) أن الأمر السامي يعد تاريخيا بكل المقاييس وعاملا فارقا في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من ايجابياته الاقتصادية والاجتماعية والاسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية، وأن هذا الأمر السامي سيضع حدا لمثل هذا الامر.

وطالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث اي سلبيات في الواقع العملي.

أعضاء شورى ومسؤولون لـ المدينة: القرار احتكم لقناعة المجتمع.. ولفظة "قائد السيارة" تشمل الجنسين أكدوا أن الأمر السامي جاء في وقته

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541805

طالب الذبياني - مكة

ثمن عدد من أعضاء مجلس الشورى ومسؤلين وأكاديميين في مكة المكرمة صدور الأمر السامي بقيادة المرأة للسيارة وأكدوا في تصريحات خاصة لـ»المدينة» أن الأمر الكريم جاء في وقته، وأن القرار احتكم لقناعة المجتمع مدللين أن أنظمة المرور لم تحدد جنسا بعينه في لفظة «قائد السيارة.«
عضو مجلس الشورى الأسبق، والمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدي، قال: أعتقد أن الامر السامي بالسماح لقيادة المرأة للسيارة جاء في وقته.
ولفت بالقول: عندما كنت في مجلس الشورى وكان ملف قيادة المرأة للسيارة تحت يدي باعتباري رئيس لجنة حقوق الانسان، فكان الرأي إذ ذاك أن التشريع موجود لأن نظام المرور لا يتكلم عن الرجل بل عن «قائد السيارة» ويفهم من هذا سواء كان رجلا او امرأة وبالتالي كانت القناعة أن منح المرأة رخصة قيادة للسيارة يعود للمنفذ للنظام وكان الهاجس أن الأمر يعود لقناعة المجتمع وبالتالي هذا الأمر الذي صدر من المؤكد أنه احتكم لقناعة المجتمع ورغبته، رغم أنني أرى أن على اللجنة التي شكلت لوضع الضوابط أن تأخذ في الاعتبار وضع المرأة عندما ترتكب مخالفة نظامية وعندها أطفال أن تراعي مثل هذه الظروف مع أنني أرى أن تستفيد هذه اللجنة من التنظيم الذي صدر عن مجلس الشورى ووضع ضوابط لقيادة المرأة للسيارة منها العمر والحيز المكاني والزماني.
واضاف الزايدي :إن أمام اللجنة مهام كثيرة من ضمنها أنها ستجد مطالبات من بعض الأسر باستقدام سائقات بدل السائقين وهذه أمور تحتاج إلى ضوابط مقننة مع ملاحظة أن الأمر أعطى فسحة من الوقت خاصة أن من يرغبن في القيادة يحتجن إلى مدارس لتعليم القيادة لتأهيلهن للقيادة السليمة.
قرار إيجابي
وأوضح الخبير الأمني اللواء متقاعد يحيى سرور الزايدي أن الأمر السامي الكريم بالسماح للمرأة بقيادة السيارة قرار إيجابي جاء بعد دراسة مستفيضة من القيادة الحكيمة التي رأت أهمية اتخاذ هذا القرار والذي ستكون له انعكاسات إيجابية اجتماعيا لأن العديد من الأسر تعتمد على السائقين الأجانب في توفير احتياجاتها وتنقلاتها مشيرًا إلى أن الضوابط التي

سيتم وضعها من قبل اللجنة العليا التي تم تشكيلها لوضع الضوابط اللازمة التي تضمن تحقيق الهدف المنشود وهو خدمة الأسر السعودية ومنع أي تجاوزات تحصل.

تمشيا مع الرؤية

وبين اللواء الزايدي أن هذا القرار جاء تمشيا مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ التي تؤكد على أهمية مشاركة المرأة السعودية في التنمية إضافة إلى أن المملكة تشهد تطورا كبيرا في كل المجالات وليست بمعزل عن العالم حولنا.

بعد دراسة مستفيضة

وبين الدكتور فهد بن عبدالكريم تركستاني عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى أن صدور الأمر السامي الكريم بالموافقة بقيادة المرأة لم ينبثق هذا القرار إلا بعد دراسة مستفيضة من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصاديه وكذلك دخول المملكة في الانفتاح العالمي من جميع الجوانب، خاصة اندماج التعليم على أعلى المستويات ولو نظرنا من الناحية التعليمية في البلاد لا ننسى وصول المرأة إلى أعلى المستويات التعليمية و قيادتها للسيارة خارج البلاد أثناء ابتعاثها أو حتى من خلال سفرها خارج الوطن الغالي فهناك الكثيرات منهن يحملن رخص قيادة خاصة أخواتنا المبتعثات والأمر الآخر وهو الافتتاح الاقتصادي والاستثمار العالمي والأجنبي على حد سواء ومكانة المملكة العالمية جعل هذا القرار من الأولويات التي تعطي للمملكة دورا في التنمية ولكن في نفس الوقت إصدار مثل هذا القرار يعقبه نظام وتعليمات متماشية مع سياسة الدولة التي من أولويات منهجها ونظامها التقيد بالتعاليم الإسلامية السمحة بوضع ضوابط تحفظ للمرأة حقوقها بعد السماح لها بالقيادة.

انعكاسات اقتصادية

وأشار رجل الأعمال أنس بن عبدالصمد القرشي عضو مجلس غرفة مكة المكرمة إلى أن السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة جاء متسقا مع النقلة النوعية التي تشهدها المملكة في كل المجالات والتي تتطلب مشاركة المرأة السعودية بفاعلية في العملية التنموية فالمملكة التي تعد ضمن الدول العشرين الأقوى في العالم ليس من المعقول أن تكون الدولة الوحيدة في العالم التي لايسمح فيها للمرأة لقيادة السيارة مبينا أن الصوابط التي سيتم وضعها من قبل اللجنة المشكلة ستقضي على كل المخاوف معتبرا القرار له انعكاسات اقتصادية كبيرة.

انتصار للمرأة

واعتبرت الدكتورة لطيفة الشعلان عضو مجلس الشورى أن الأمر السامي انتصار من الملك سلمان حفظه الله للمرأة السعودية التي أثبتت نجاحاتها في كل المجالات وأصبحت قادرة على المشاركة الفاعلة في تنمية بلادها.

وبينت الشعلان أن القرار سيؤدي إلى رفع معدلات السعودة ويفسح المجال لتوظيف النساء وخاصة في القطاع الخاص لأن المرأة السعودية كانت تعاني من استزاف أكثر من نصف راتبها على السائقين أو سيارات الأجرة التي تتولى إيصالها لعملها وإعادتها لمنزلها.

وأوضحت عضوة الحوار الوطني لمياء بشاوري أن الأمر السامي ستكون له نتائج إيجابية اجتماعيا وأمنيا واقتصاديا خاصة في ظل الضوابط التي سيتم وضعها من أجل تحقيق الهدف المنشود من هذا القرار الذي سيحد من استقدام السائقين الأجانب الذين كانت لهم آثار اجتماعية سلبية.

توقعات بطفرة في مدارس تعليم القيادة وآثار اقتصادية مضافة مع المدارس النسائية

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/614137

تهاني البقمي جدة

توقعت الباحثة الشرعية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن يتزامن تنامي الإقبال على مدارس تعليم القيادة من قبل النساء، تزايدا في أعداد تلك المدارس "لأنه لا يوجد حاليا إلا نحو 26 مدرسة منها".
وقالت زين العابدين، تعليقا على الأمر السامي أمس والقاضي بتوحيد إجراءات إصدار رخص القيادة للجنسين، إن الطلب على مدارس تعليم القيادة "سيكون كبيرا جدا بين الطالبات وأستاذات الجامعات والمعلمات وموظفات القطاع الخاص، فضلا عن ربات البيوت."
وأضافت أن الكثير من المشاكل التي تعاني منها المرأة في السعودية ستجد طريقها إلى الحل فور تمكنها من قضاء الكثير من حوائجها وحوائج أسرتها بنفسها، "عدا عن أنشطة معطلة بالنسبة لها كان العائق فيها هو التقيد بأحد الأقرباء أو توفر سائق."
ودللت زين العابدين على ما وصفتها بظاهرة ابتزاز السائقين، وقالت: وصل بعضهم إلى المطالبة بأجور مرتفعة لعلمهم بالحاجة إليهم، "كما تواجه المرأة في حالات أخرى مآزق من نوع عدم توفر مقر ضمن المنزل للسائق، مما يترتب عليه مضاعفة المصاعب عليها."
من جهتها، أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن انتظار النساء طال ترقبا لهذا القرار، "غير أن صدوره كان متوقعا لكوننا وصلنا في السنوات الأخيرة إلى مستوى من تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا."
ومن جانبها، توقعت أن يتيح الأمر السامي الفرصة للنساء "لإقامة معاهد نسائية خاصة لتعليم القيادة"، مما يضيف فوائد اقتصادية إضافية إلى الأمر السامي.

جمعية حقوق الإنسان ترحب بالسماح للمرأة بقيادة السيارة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625914

لرياض - راشد السكران

رحبت الجمعية الوطنيه لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، وأشار رئيس الجمعية د.مفلح القحطاني إلى أن هذا الأمر السامي يعد أمراً تاريخياً بكل المقاييس وعاملاً فارقا في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من ايجابياته الاقتصادية والاجتماعيه والأسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر سيضع حدا لمثل هذا الأمر.

كما طالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، داعياً الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا أنه سميع مجيب.

جمعية حقوق الإنسان: قيادة المرأة للسيارة علامة فارقة في مسيرة السعوديات

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
https://www.almowaten.net/2017/09

المواطن - واس

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة.

ووصف رئيس الجمعية، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الأمر السامي بالتاريخي بكل المقاييس، وبالعامل الفارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وقال في تصريح له: إن القيادة- أيدها الله- قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع، وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار، بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية، وأن هذا الأمر السامي سيضع حدًّا لمثل هذا الأمر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أهمية تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية، وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، داعيًا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا؛ إنه سميع مجيب.

"حقوق الإنسان" ترحب بقرار السماح للمرأة بالقيادة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

عبدالله البرقاوي -الرياض

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة.
وأشار رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إلى أن هذا الأمر السامي يعد أمراً تاريخياً بكل المقاييس وعاملاً

فارقاً في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.
وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي.
وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر السامي سيضع حداً لمثل هذا الأمر.
كما طالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، ودعا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب.

حقوق الإنسان: الأمر السامي بقيادة المرأة ينسجم مع حاجتها وقيم المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575634

عكاظ (النشر الإلكتروني)

فع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان باسمه ونيابة عن مجلس الهيئة ومنسوبيها؛ أسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، يحفظه الله، بمناسبة صدور الأمر السامي الكريم القاضي بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء.

وبين العيبان أن هذا الأمر السامي الكريم يأتي تتويجاً لما تتمتع به المرأة من حقوق، وتعزيزاً لمساهمتها الحضارية في مسيرة التنمية؛ الأمر الذي اقتضى مواجهة السلبيات المترتبة من عدم السماح لها بقيادة المركبة، ويؤكد عناية مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين؛ بتعزيز دور المرأة ومشاركتها الكبيرة في جميع مناحي الحياة بكل فعالية وثقة، ويوضح الجهود المتواصلة لحكومة خادم الحرمين الشريفين من أجل تعزيز مكانة المرأة السعودية داخل مجتمعها، وتيسير سُبل نجاحها في الحياة والعمل، بما يتفق مع ثوابت الشريعة الاسلامية الغراء، وينسجم مع المواثيق الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

وثمن العيبان المضامين السامية التي تضمنها الأمر السامي الكريم الذي نص على "ولكون الدولة هي - بعون الله - حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته."

وأوضح العيبان أن هذا الأمر يأتي تعزيزاً للحق في التنقل، وينسجم مع حاجة المرأة ، وقيم المجتمع ، ومكانة المملكة الحضارية ودورها الريادي.

وأكد العيبان رئيس هيئة حقوق الانسان أن جهود وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين تتوالى في حماية وتعزيز جميع مجالات حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة بما في ذلك قيادة السيارة؛ لتمارس دورها في المجتمع بكل كفاءة واقتدار، مشيراً للآثار الإيجابية للأمر السامي الكريم، على حياة المرأة بما في ذلك توظيفها وتسهيل تنقلها وضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

وهنأ رئيس الهيئة في ختام تصريحه المرأة السعودية بما حققته من تقدم ونجاحات في جميع المجالات، وما تحظى به دائماً من رعاية وثقة واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده حفظهما الله.، داعياً الله عز وجل أن يحفظ قيادة هذا الوطن العزيز ويديم عليه أمنه واستقراره وازدهاره.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الملك سلمان يسمح للمرأة بقيادة السيارة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24297715

الرياض - «الحياة»
ففي قرار سيسجله التاريخ، انتصر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للمرأة بإصداره أمس (الثلثاء) أمراً سامياً بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء.
وأشار الأمر السامي إلى أنه نظراً إلى »ما يترتب من سلبيات من عدم السماح للمرأة بقيادة المركبة، ومن أن الحكم الشرعي في ذلك هو من حيث الأصل الإباحة، لذا اعتمدوا تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء.«
وتضمن الأمر - بحسب وكالة الأنباء السعودية - «تشكيل لجنة على مستوى عال من وزارات: الداخلية، والمالية، والعمل والتنمية الاجتماعية، لدراسة الترتيبات اللازمة لإنفاذ ذلك، وعلى اللجنة الرفع بتوصياتها خلال 30 يوماً من تاريخه، ويكون التنفيذ - إن شاء الله - اعتباراً من 10-10-1439هـ ووفق الضوابط الشرعية والنظامية المعتمدة، وإكمال ما يلزم بموجبه.«
وفي ما يأتي نص الأمر:
»صاحب السمو الملكي وزير الداخلية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
نشير إلى ما يترتب من سلبيات من عدم السماح للمرأة بقيادة المركبة، والإيجابيات المتوخاة من السماح لها بذلك، مع مراعاة تطبيق الضوابط الشرعية اللازمة والتقيد بها.
كما نشير إلى ما رآه أغلبية أعضاء هيئة كبار العلماء بشأن قيادة المرأة للمركبة من أن الحكم الشرعي في ذلك هو من حيث الأصل الإباحة، وأن مرئيات من تحفظ عليه تنصب على اعتبارات تتعلق بسد الذرائع المحتملة التي لا تصل ليقين ولا غلبة ظن، وأنهم لا يرون مانعاً من السماح لها بقيادة المركبة في ظل إيجاد الضمانات الشرعية والنظامية اللازمة لتلافي تلك الذرائع ولو كانت في نطاق الاحتمال المشكوك فيه.
ولكون الدولة هي - بعون الله - حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.
لذا اعتمدوا تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء، وأن تشكل لجنة على مستوى عال من وزارات: الداخلية، والمالية، والعمل والتنمية الاجتماعية، لدراسة الترتيبات اللازمة لإنفاذ ذلك، وعلى اللجنة الرفع بتوصياتها خلال 30 يوماً من تاريخه، ويكون التنفيذ - إن شاء الله - اعتباراً من 10-10-1439هـ، ووفق الضوابط الشرعية والنظامية المعتمدة، وإكمال ما يلزم بموجبه.

الصمعاني: منح المراجعين حق تقويم القضاة وكتّاب العدل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295194

جدة - منى المنجومي

أعلن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني أن الوزارة ستمكن المستفيدين، على نطاق واسع، من تقويم الخدمات المقدمة من الموظفين، بمن فيهم القضاة وكتّاب العدل، من خلال مبادرة «قيم» المعنية بقياس رضا المستفيدين من الخدمات العدلية.

وأكد أن الخطوة الجديدة، التي اتخذت لقياس رضا المستفيدين «ليس الهدف منها مجرد التقويم، وإنما تطوير العمل ومعرفة مواطن القصور، لتلافيها، بحيث تكون ملفات كل المسؤولين والموظفين في وزارة العدل وترقياتهم والحوافز الوظيفية مبنية على تقويم المستفيدين»، مشيراً إلى أنه «كما طبقت هذه الآلية قبل أربعة أشهر في كتابات العدل، بدأ تطبيقها الآن في محاكم التنفيذ، وستطبق لاحقاً في كل المحاكم، وكل قطاع في الوزارة بحسب اختصاصه وطبيعته.

واعتبر محاميان تحدثا إلى «الحياة» أن المبادرة الجديدة نقلة نوعية للسلك القضائي في السعودية، ولاسيما أنها ستعمل بمثابة رقابة على الخدمات العدلية، ما يسهم في تطوير القضاء في السعودية، إضافة إلى أن التقويم يسهم في وجود مؤشر للأداء داخل المحاكم السعودية، وبخاصة في إدارة الجلسات، وبين طرفي التقاضي.

وقال المحامي الدكتور إبراهيم الابادي: «إن مبادرة وزير العدل تعد نقلة نوعية جبارة في السلك القضائي، ولا سيما أنها تتطرق المرة الأولى إلى تقويم الأداء داخل المحاكم السعودية، وإذاً تجعل المبادرة المحاكم تحت رقابة المستفيدين، كما أنها لها إيجابية، إذ ستعمل مؤشراً لقياس الأداء داخل جلسات المحكمة وبين أطراف التقاضي، ما يسهم في تطوير القضاء في السعودية وتلافي المعوقات والسلبيات في أدائه.»

من جانبه، وصف المحامي منصور الخنيزان، مبادرة «قيم» بـ«الإيجابية»، وقال» :إن المبادرة خطوة إيجابية في تقويم جميع العاملين في المحاكم السعودية، وكذلك تقويم إجراءات التقاضي في المحاكم السعودية.»

واستبعد أن تكون المبادرة لتقويم عمل القضاة داخل المحاكم، وزاد: «القضاء مستقل في السعودية وليس عليه سلطان، وهنالك جهة مستقلة تعمل على تقويم أداء القضاة، عبر ما يعرف بالتفتيش القضائي، وهي فاعلة وقوية جداً، وتعمل على تقويم إنجاز القضاة في شكل دوري، منوهاً في الوقت ذاته بهذه الخطوة، التي ستسهم في معالجة القصور لدى بعض الموظفين الإداريين في المحاكم السعودية، وتعزز استقلالية القضاء لدينا.

وكان الصمعاني وجه بإطلاق مبادرة »قيم» لقياس رضا المستفيدين من الخدمات العدلية قبل أربعة أشهر، لمعرفة مدى رضاهم عن وقت إنجاز العمل وجودته وحسن التعامل، وتقديم شكوى في حال عدم رضا المستفيد عن خدمة معينة.

وشرعت الوزارة منذ ذلك الحين في تطوير آلية دائمة وذكية وسهلة، لقياس رضا المستفيدين بعد الانتهاء من تقديم الخدمة لهم، عبر نموذج يرسل من طريق رسالة نصية، يستقبلها هاتف المستفيد، تتضمن نموذجاً يحوي ثلاثة أسئلة للتقويم.

وبعد مرور أربعة أشهر على بدء المبادرة في كتابات العدل، أوضحت الوزارة أنها استقبلت بواسطتها أكثر من 15.000 ألفاً ما بين شكوى واقتراح وملاحظة، وباشرت التعامل معها، وذلك بتوجيهها إلى إداراتها المختلفة، كل في ما يخصه .

وبلغ عدد من شاركوا في تقويم الخدمات، التي تقدمها وزارة العدل للمستفيدين، منذ إطلاق المبادرة في 16-9-1438، 54.187 ألف مستفيد، وذلك من أصل 661 ألفاً تمت مراســـلتهم بهدف تقويم الأداء.

ويستوفي التقويم المقدم للمستفيدين ثلاثة جوانب للخدمة، تتمثل بالآتي: تعامل مقدم الخدمة، وجودة الخدمة، ورضا المستفيد عن الجهة، إضافة إلى مســاحة للملاحظات.

وتأتي المبادرة في سياق تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني، الرامية إلى تحسين أداء أجهزة الدولة، بما ينعكس على جودة الحياة ورفاهية المجتمع، بواسطة منظومة الخدمات التي تقدمها القطاعات.

«العمل» توضح خطوات الاستفادة من خدمة "أجير" للأشقاء اليمنيين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295193

أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خطوات استفادة الأشقاء اليمنيين المقيمين في المملكة من خدمة «أجير» (إشعار أهلية عمل)، التي ستمكنهم من تحويل بطاقة الزائر إلى إقامة نظامية لدى المديرية العامة للجوازات.
وأكد المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أنه بإمكان الأشقاء اليمنيين المقيمين بالمملكة، الذين سبق لهم الحصول على هوية زائر، الاستفادة من خدمة أجير «إشعار أهلية عمل»، عبر رابط البوابة، مؤكداً أنه يجب على الزائر اليمني للاستفادة من الخدمة، أن يحمل بطاقة زائر صالحة صادرة من المديرية العامة للجوازات، وجواز سفر من الحكومة الشرعية اليمنيّة، وأن يتم تسجيل معلومات الجواز على الملف الحدودي الخاص بالزائر اليمنيّ لدى المديرية العامة للجوازات، وتغيير المستضيف ليكون صاحب العمل الذي سيصدر إشعار أهلية العمل للزائر.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة، أن إصدار إشعار أهلية عمل للزائر اليمني من المنشآت، يتم من خلال تسجيل الدخول لخدمة «أجير»، باستخدام بيانات المنشأة لدى الوزارة، ثم اختيار المنشأة التي سيعمل لديها الزائر، ومن إشعارات الزائرين يتم اختيار خدمة (إشعار أهلية عمل)، ثم إصدار إشعار جديد، وإدخال بيانات الزائر، وبعد الموافقة على الشروط والأحكام المنظِّمة للخدمة، يتم سداد المقابل المالي للخدمة، ثم طباعة الإشعار. وفي ما يخص إصدار الإشعار للزائرين من الأفراد على المهن المنزلية، أبان أبا الخيل أنه سيتم من خلال تسجيل الأفراد في بوابة «مساند»، ثم اختيار خدمة إشعار أهلية عمل للزائر اليمني، ثم تعبئة بيانات العقد، وإرفاق وثائق القدرة المالية، وبعد الموافقة على الشروط والأحكام، يتم إرسال الطلب للتأكد من صحة البيانات، وفي حال الموافقة على الطلب، يتم سداد المقابل المالي للخدمة، ثم إصدار الإشعار وطباعته.
وجدّد أبا الخيل دعوته للأفراد وأصحاب المنشآت والأشقاء اليمنيين إلى الاستفادة من الخدمة، واتباع الخطوات الموضحة للاستفادة من الخدمة، وفي حال وجود أية استفسارات يمكن الاتصال على هاتف خدمة العملاء في بوابة «أجير.»

«آل مرة" تنتصر لحقوقها وتقدم شكوى ضد نظام الدوحة في جنيف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295191

جنيف - «الحياة»
رفعت قبيلة آل مرة القطرية شكوى إلى الأمم المتحدة ضد انتهاكات حكومة الدوحة التعسفية بحق أبنائها، طوال العقدين الماضيين، منذ انقلاب حمد بن خليفة على نظام والده والإطاحة به، واستقبل مكتب الأمم المتحدة في جنيف أول من أمس ملف الشكوى الرسمية، التي تضمنت اتهام السلطات القطرية بممارسة سلسلة من الجرائم، بما فيها تجريدهم من الجنسية،

وطردهم من ديارهم، ونزع حقوقهم الكاملة، والمعاملة غير الإنسانية بحق أبنائهم، والتهميش لأفراد قبيلة الغفران، من آل مرة، تحديداً، مطالبين بتدخل عاجل من جانب الأمم المتحدة لمساعدتهم في استعادة حقوقهم المشروعة.
وأتى توجيه تلك العريضة، بحسب قناة العربية، إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بعد أيام من الاجتماع الذي عقده أعيان ووجهاء قبيلة آل مرة في المملكة العربية السعودية، وتحديداً في منطقة الأحساء الحدودية مع قطر، لبحث تداعيات الإجراءات التعسفية، التي اتخذتها الدوحة بحقهم. وكانت السلطات القطرية اتخذت خطوات لنزع الجنسية في شكل جماعي من آلاف من عشيرة الغفران، وهي أحد أفرع قبيلة آل مرة، ومن أولادهم وآبائهم وأجدادهم المتوفين بأثر رجعي، وتمثل القبيلة نحو ٦٠ في المئة من المجتمع القطري .وناشدت قبيلة الغفران مفوضية الأمم المتحدة الوقوف على معاناة أبنائها ومطالبة قطر باحترام المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وتنبيهها للكف عن الانتهاكات التي ترتكبها بحق مواطنيها، ومنحهم حقوقهم.
وكانت قبيلة الغفران شكت من قيام السلطات في الدوحة باتخاذ خطوات لنزع الجنسية في شكل جماعي عنهم وعن أولادهم، بل وعن آبائهم وأجدادهم المتوفين، بأثر رجعي، وذلك ضمن إجراءات يتعرض لها ذلك الفرع منذ الانقلاب الذي قام به أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إذ اتهم عدد من أفراد تلك القبيلة من العاملين في الشرطة والجيش بمحاولة استعادة الحكم. وطاولت قرارات نزع الجنسية، التي تعرضت لها «الغفران، وهي أحد فروع قبيلة آل مرة، التي تستوطن قطر، أكثر من ٦ آلاف شخص، وتبعت تلك القرارات إجراءات حكومية بفصلهم من أعمالهم ومطالبتهم بتسليم المساكن التي يقيمون فيها بصفة مواطنين، وحرمانهم من جميع امتيازات المواطنة؛ من علاج وتعليم وكهرباء وماء وأعمال تجارية، ومطالبتهم، من طريق الجهات الأمنية المختلفة، بتصحيح أوضاعهم بصفة مواطنين غير قطريين. وقال مسعود المري (أحد المتضررين) إن السلطات القطرية بررت هذا القرار الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) 2004 بأن تلك القبيلة تنحدر من الدولة السعودية، وأنهم ما زالوا يحتفظون بالجنسية السعودية، وأشار إلى أن السلطات قامت منذ صدور ذلك القرار بتكرار الاتصال بالأسر والعوائل في البيوت، إذ هددتهم بالاعتقال، مشيراً إلى وقوع مداهمات فعلية للمنازل واعتقال بعض الأشخاص من المساجد.
واعتبر المري أن اتهام السلطات القطرية لأبناء «الغفران» بحمل الجنسيتين القطرية والسعودية، دون غيرهم من القبائل والأسر الأخرى، هو «ضرب من الكذب والافتراء»، مؤكداً أن كثيراً من مواطني وقبائل دولة قطر ما زالوا يحتفظون بالجنسيات السعودية والبحرينية معاً، وما زالت تلك الجنسيات سارية المفعول، وعلى رغم ذلك لم تتخذ السلطات أي إجراء ضدهم، ووصف ما تتعرض له قبيلته بأنه يدخل في باب »التمييز العنصري» و«التطهير العرقي». وأكد في هذا الصدد أن قبيلة آل مرة تعد من أقدم القبائل التي سكنت قطر منذ مئات السنين، وأنها كانت على علاقة قوية بـ«آل ثاني» منذ عهد المؤسس الأول الشيخ قاسم بن محمد، ومن تبعه من الأسرة الحاكمة، مشيراً إلى أنه لما تولى الأمير خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم عام 1972 بعد عام من الاستقلال فتح الباب لكل من لديه رغبة في اكتساب الجنسية من أقارب القبائل والأسر المعروفة في الدولة، من دون مطالبتهم بجنسياتهم السابقة، فوفدت بطون وأفراد من السعودية والبحرين وإيران واليمن ودول أخرى، وحصلوا على الجنسية واستقروا في الدولة، ولم يطالبوا بالتخلي عن جنسياتهم السابقة، ولم يسألوا عنها أبداً.

فصل الموظف الحكومي في حال انتهاء الحاجة لوظيفته

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295280

الرياض - سعاد الشمراني
وافق مجلس الشورى على تعديلات في نظام الخدمة المدنية تعطي الجهات الحكومية الحق في إنهاء خدمة الموظف في حال إلغاء الوظيفة التي كان يشغلها، ويتم ذلك وفق الضوابط والحالات التي يحددها مجلس الوزراء، وفصل الموظف بعد حصوله على درجة الأداء الوظيفي غير المرضي ثلاث مرات متتالية، كما يتم إنهاء خدمات الموظف عند عدم تنفيذ قرار

النقل من دون عذر مشروع خلال 15 يوماً من تاريخ إبلاغه، ويتم الفصل بأمر ملكي وبقرار من مجلس الوزراء، وتنهى خدمات الموظف حال غيابه من دون عذر شرعي 15 يوماً متصلة و30 يوماً متفرقة خلال السنة السابقة لإصدار قرار إنهاء الخدمة.

ووافق المجلس خلال جلسته أمس، على عدد من التعديلات المقترحة على نظام الخدمة المدنية، والتي شملت تعديلات صياغية وتنظيمية على النظام متوائمة مع مجلس الخبراء، وتضمنت قواعد تفصيلية لعملية تصنيف الوظائف وآلية وصفها، مع التأكيد على أن وزارة الخدمة هي الجهة المعنية بالتصنيف، وأن تتضمن اللائحة قواعد التصنيف وأسلوب شغل الوظيفة.

وأيدت لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى رفع الحد الأدنى لسن التعيين إلى 18 عاماً بدلاً من 17 عاماً ليتوافق مع ارتفاع مستوى التعليم ومع ما هو مطبق في أنظمة الخدمة، وتعديل فقرات أخرى بنظام الخدمة لمعالجة الإشكالات التي تواجه الجهات عند تطبيقها في الواقع العملي في ما يتعلق ببداية احتساب الحظر على المحكوم عليه بالسجن والمفصول لأسباب تأديبية، واقترحت اللجنة نصاً دفع الموظف الموقوف في حقوق خاصة إلى الوفاء بالحقوق والانضباط وعدم المماطلة، ويصرف للموظف الموقوف في حقوق خاصة نصف صافي راتبه الأساسي لمدة لا تزيد على سنتين، أما إذا استمر إيقافه فيطوى قيده.

وتمسكت لجنة الإدارة بالمجلس بوجهة نظرها بإبقاء شرط تجربة الموظف لمدة سنة وهو النص المعمول به في النظام القائم، معارضة بذلك مقترح هيئة الخبراء التي رأت أن يخضع الموظف المعين للمرة الأولى للتجربة ويجوز خلالها إنهاء خدمته بقرار من السلطة المختصة بالتعيين إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بمهمات وظيفته.

وأدخلت لجنة الإدارة تعديلاً يلزم الجهات الحكومية المختلفة بمشاركة وزارة المالية في إعداد نموذج للتعاقد مع المستشارين والخبراء لأداء خدمة معينة، على أن يتم العقد بين الجهة الحكومية ووزارتي الخدمة والمالية مع التشديد على أن يتضمن النموذج سقفاً أعلى للمقابل المالي، ويجوز الاستثناء من شرط أن يكون الموظف سعودي الجنسية، استخدام غير السعودي بصفة موقتة في الوظائف التي تتطلب كفاءات غير متوافرة في السعوديين بموجب قواعد يضعها مجلس الوزراء.

ووافق المجلس في قراره على تعديل المواد الثانية والرابعة والـ19 والـ21 والـ24 والـ30 والـ36 والـ39 من نظام الخدمة المدنية مع إلغاء المادة الثالثة، بينما أبقى المجلس على المادة التاسعة من دون تعديل، ووافق على إضافة المواد 15 مكرر و25 مكرر و36 مكرر على نظام الخدمة المدنية.

د.هند آل الشيخ: السيدات يتمركزن في قطاع التعليم بواقع 83٪ ومن ثم الصحة

154سيدة سعودية في المراتب العليا.. لا وزيرة من بينهن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625698

الرياض - أسمهان الغامدي، عدسة: أثير الحربي

كشفت آخر إحصائية لوزارة الخدمة المدنية بأن عدد السيدات السعوديات المعينات في مراتب عليا 154، لايوجد من بينهن أي امرأة بمرتبة وزير، وإمرأة واحدة على المرتبة الممتازة، وسيدتان على المرتبة الـ15، وثمان على المرتبة الـ14.

الأمر الذي دفع بثلاث سيدات سعوديات لتقديم مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في الخدمة المدنية في المملكة، وقد أبانت مالكة المبادرة الدكتوره هند آل الشيخ مديرة الإدارة النسائية بمعهد الإدارة، بأن لوحظ التفاوت الكبير بين الجهات الحكومية من حيث نسبة توظيف النساء، حيث تحظى جهات التعليم والجامعات بالنسبة العظمى وهي 83.11%

تليها وزارة الصحة بنسبة **13.14%**ثم بقية الأجهزة الحكومية العامة ابتداءا من 1.5% حتى تصل إلى الصفر في عدد من الوزارت والهيئات.
وأشارت إلى أن مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، يهدف لزيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاع العام وعلى جميع المستويات الوظيفية، واستثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة تمثيلها في المناصب القيادية العليا ومراكز صنع القرارات في المؤسسات والهيئات الحكومية وتحقيق التوازن بين الجنسين مما يسهم في تقليص الفجوة النوعية في القطاعين العام والخاص.
وأكدت بأن من أبرز منطلقات المشروع هو خدمة مشروع التوازن احد اهم اهداف رؤية 2030 وهو رفع مستوى مشاركة المراة في سوق العمل، وتحقيق يحقق التزامات المملكة نحو اهداف التنمية المستدامة 2030 للامم المتحدة، ورفع المكانة التنافسية للمملكة دوليا.
كما أن من أهم مرتكزات مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، تكافؤ الفرص الوظيفية بين الجنسين في الخدمة المدنية، و التمثيل المتوازن بين الجنسين في الأجهزة الحكومية واللجان ذات العلاقة، وخلق ثقافة عمل قائمة على مبدأ الجدارة والمساواة بين جميع الموظفين من الجنسين، وتطبيق الممارسات التنظيمية والتشريعية الملائمة لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في العمل.
إلى جانب بناء الوعي باهمية مراعاة النوع الاجتماعي عند رسم السياسات العامة وسياسات الموارد البشرية على وجة التحديد، وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.
وتطرقت للمؤشرات الرئيسية للمشروع والمتمثلة في نسبة النساء في مجموعات الوظائف النوعية بالخدمة المدنية مقارنة بالرجال، وعدد الجهات المستفيدة من برامج دمج النوع الاجتماعي تحت مظلة الخدمة المدنية، وعدد التشريعات الحكومية الداعمة لتحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، وترتيب المملكة عالميا بالنسبة لمؤشر الفجوة النوعية بين الجنسين.
وأفصحت عن مشاريع المبادرة الثلاثة، مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، مشروع تمكين القيادات النسائية في الخدمة المدنية، مشروع استراتيجية العمل عن بعد في الخدمة المدنية.
وأبانت بأن عدد العاملون في المراتب العليا حسب الجنس حتى عام 1438هـ، بمرتبة وزير 104 وكلهم رجال، و131 بالمرتبة الممتازة كلهم رجال عدا امرأة، و **325**على المرتبة ال15 كلهم رجال عدا امرأتين.
و 490 على المرتبة ال 14 منهم ثمان سيدات، و 1760 على المرتبة ال 13 منهم 12 سيدة، و 2623 على المرتبة ال 12 منهم 28 سيدة، و 4476 على المرتبة ال11 منهم 103 سيدة.
موضحة أنه بلغ إجمالي عدد السيدات في المراتب العليا 154 سيدة بينما بلغ عدد الرجال 9795.
وأشارت آل الشيخ إلى عدد السيدات الموقون الى المراتب (م2-م13) خلال العام المالي 1437/1436هـ، إذ بلغ عدد السيدات المرقيات للمرتبة 13 سيدة، وعشر سيدات إلى المرتبة 12، و32 سيدة إلى المرتبة 11، و 54 سيدة إلى المرتبة العاشرة، و 224 سيدة إلى المرتبة التاسعة.
وبلغ إجمالي عدد السيدات المرقيات من المرتبة الثانية حتى الثالثة عشر 1322 امرأة، بينما بلغ عدد الرجال على ذات المراتب 24008 رجل.
وشرحت الدكتوره هند آل الشيخ الأرقام بأن نسبة توظيف النساء تختلف مقارنة بالرجال باختلاف المجموعات النوعية للوظائف الحكومية حيث تبلغ الفجوة النوعية أعلاها في الوظائف الإدارية والمالية بينما تبلغ أدناها في الوظائف التعليمية.
وأشارت آل الشيخ إلى مفهوم التوازن بين الجنسين، والمتمثل في تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين في كافة قطاعات الخدمة المدنية. والتمثيل المتكافئ للرجال والنساء في نظام الخدمة المدنية من حيث عدة جوانب.
أولها الفرص المتاحة للجنسين في جميع المستويات الوظيفية، وفرص النمو والترقي، والتمثيل المتوازن في المجالس واللجان والهيئات والشركات الحكومية بجميع المستويات.
كما تناولت الدكتورة هند مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية الذي يهدف إلى وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي بما يضمن تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية بجميع وظائفها النوعية في جميع المستويات الإدارية وفي جميع المؤسسات والهيئات الحكومية واللجان ذات العلاقة.
فيما أكدت الدكتوره ثريا عبيد عضو مجلس الشورى السابق بأن المشروع جاء عملي لرؤية 2030 نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، مشيرة للتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعنا والتي تعرقل وصولها للمناصب القيادية العليا.

وبدأت الدكتوره ثريا بالنظام الأساسي للحكم الذي يؤكد على حقوق المواطن وواجباته دون تميز بين الذكر والأنثى، إذ أن المادة الثامنة تؤكد بأن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة، كما أن المادة الـ 28 تؤكد على تيسير الدولة العمل لكل قادر عليه وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.
وأشارت عبيد الى الفرق بين النظام الأساسي للحكم في نسخته الإنجليزية، إذ وجدت انهم ترجموا العامل بصيغة الذكورية، وهذا غير موجود في النظام الأساسي الذي نرجوا فيه تغير الترجمة للمعنى الحقيقي الذي لم يفرق بين ذكر وأنثى.
وقالت عبيد: ان التحديات ليست ناتجه عن النظم بل ناتجه عن التفسيرات العملية في اللوائح التنفيذية حيث ان التحديات تندرج تحت اربع تصنيفات أساسية أولها القيود الوظيفية بسبب تجزئة سوق العمل، فهناك ثلاثة انواع لسوق العمل للرجال والنساء والوافدين، وهو تشوه هيكلي في اقتصاد بلادنا ونموذج فريد عالميا يحتاج الي ابداع في المعالجة.
كما ان التميز الوظيفي الرأسي والأفقي يشكل حاجزا هيكليا امام المرأة اذ يؤثر علي فرصها الوظيفية وعلى حقها ان يكون لها مسارات وظيفية مماثلة ومتساوية مع زميلها الرجل للوصول الى المستويات العليا.
وتابعت عبيد: كما ان اتخاذ القرار في المناصب القيادية في الأقسام النسائية محدود الصلاحيات فالمرأة المسؤولة والوكيلة عن القسم النسائي في معظم الأحوال لا تأخذ القرار ويتم اتخاذ القرار من جانب الرجال في الناحية الأخرى من الحائط.
واضافت عبيد كما انه في حال وصلت المرأة الى منصب وكيلة تجمد في هذا المستوى حيث انها تبقى مسئولة عن ادارة العمل في القطاع النسائي ولن تستطيع الصعود الى المناصب القيادية، لأن ذلك يعني انها ستكون مسؤولة عن ادارة الرجال كمرؤوسين مما يشكل تحدي هيكلي اداري وثقافي، كما ان الحاجز المكاني بين الرجال والنساء رمز لحواجز بيئة العمل الثقافية التي تشكل تحديا لصعود المرأة الى المناصب العليا القيادية.
وتابعت عبيد: من التحديات التي تواجه المرأة مفهوم مايسمي نوع الجنس وهي ترجمه سيئة، وهي تعني أساسا الأدوار الإجتماعية للمرأة والرجل، كما اشارت عبيد الى الأنظمة واللوائح والتي تشمل مفهوم العمل المناسب لطبيعة المرأة، الذي جعل المهن المتاحه للنساء محدودة في التعليم والطب، إلى جانب عدم وجود اطر تشريعية ومؤسسية واهداف محددة لتحقيق التوازن بين الجنسين على المستويات المختلفة وفي كل المجالات في العمل الحكومي.
ولفتت عبيد إلى أننا نواجه سقف غير مرئي عند توظيف المرأة وترقيتها يحول دون وصولها الى المناصب العليا، ومن الضروري ان يأخذ مفهوم التوازن بين الجنسين الطابع المؤسسي من اجل التخلص من هذا السقف بالإضافة الى دعم المرأة العاملة حيث ان وسائل النقل من أبرز العوائق التي توجه المرأة.

وزير الصحة: الأولوية لتوفير الأسرة والمواعيد والحقوق والبدلات

تحويل الأداء ليكون بنظام الشركات لرفع الجودة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541766

أمين رزق
قال وزير الصحة د. توفيق الربيعة: إن قضايا المواعيد وتوطين القطاع ومتابعة الحضور وتوفير الأسرة اللازمة تتصدر اهتمامات الوزارة من أجل راحة المرضى. جاء ذلك في تعليق للوزير الربيعة على حسابه عبر تويتر مؤخرًا، بعد استبيان أجري بعنوان «ماذا تطلب من وزير الصحة؟»، مشيرًا إلى أن مقترحات المواطنين شملت أيضًا قضايا الحقوق والبدلات والإحالات الطبية وتطوير مراكز الرعاية الأولية. وعلى الرغم من ارتفاع ميزانية الوزارة إلى قرابة 60 مليار ريال سنويًا، إلا أن شكاوى المرضى مستمرة لمحدودية عدد الأسرة وطول المواعيد ونقص أنواع مختلفة من الأدوية، وفي إطار جهود الوزارة بقيادة الربيعة لرفع مستوى الأداء، يسعى برنامج «أداء» وزارة الصحة إلى تحسين نسبة الاستخدام الأمثل لغرف العمليات وتخفيض وقت الانتظار.

كما تخطط الوزارة حاليًا إلى تحويل الأداء ليكون بنظام الشركات لرفع الجودة والكفاءة والإنتاجية حتى تتفرغ لدورها الرئيس في الإشراف والتنظيم. ووافق خادم الحرمين الشريفين مؤخرًا على تبنى الصحة العامة كسياسة وأولوية في جميع الأنظمة والتشريعات من أجل مكافحة الأمراض والوقاية منها. وفي الإطار ذاته تسعى مبادرة نموذج الرعاية الصحية إلى تعميم وتطبيق أسلوب جديد في تقديم الرعاية الصحية، يستهدف إطلاق مجموعة من الحلول لتعزيز الصحة العامة وخفض مستوى الإصابة بالأمراض وتقليل المضاعفات ودعم الرعاية الصحية في مختلف المناطق.

قرارات أنصفت المرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=316111&CategoryID=5

واس (الرياض)
http://www.alwatan.com.sa/Images/newsimages/6208/p18_pig.jpg

توظيف أول شاب من فئة متلازمة داون بجدة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=316286&CategoryID=3

جدة: الوطن 2017-09-26 9:05 PM

نجحت جمعية «متلازمة النجاح» بجدة في توظيف الشاب أحمد إبراهيم مقدم كأول شاب سعودي من مصابي متلازمة داون، وحصل الشاب على وظيفة في مقهى .

وقدر لأحمد أن يصاب بمتلازمة داون، وهي عبارة عن خلل جيني يسبب إعاقة ذهنية وجسدية تصاحب المصاب مدى حياته، لكنه لم يستسلم وانخرط في عدة دورات بمساعدة الجمعية، حتى نجح في الالتحاق بعمل، وهو ما سيساعده لتحقيق الاستقلالية الذاتية والاندماج الاجتماعي. وقال أحمد «رغم مرضي لم أتوقف عن السعي نحو أحلامي وأهدافي.. نحن لا نحتاج إلى شفقة، بل نحتاج فقط إلى فرصة.»

من جهته، قال المدير التنفيذي للجمعية التي تأسست العام الماضي، فيصل محمد الشامي، إن تأهيل أحمد وتوظيفه يأتي ضمن رسالة الجمعية في دمج وتمكين ذوي متلازمة داون بالمجتمع، وإبراز إمكاناتهم ليصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين، مبينا أن الجمعية وضعت استراتيجية تهدف إلى تحقيق إنجاز نوعي على مستوى الخدمات المقدمة لهذه الشريحة تتماشى وتراعي طبيعة الحالة الصحية لهؤلاء الأبناء.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مجلس الوزراء : نمو الاقتصاد السعودي 1.7 ٪ العام الماضي دليل على قوته ومكانته

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/26/article_1257846.html

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الثلاثاء في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة عبر خادم الحرمين الشريفين عن الشكر لله تعالى على ما خص به المملكة من نعم تتوالى بمنه وفضله أصبحت المملكة معها تنعم بالخير والعز والمجد والأمن والاستقرار عاماً بعد عام. مشددا على أن السعودية ستظل بمشيئة الله حصنا قويا يتواصل فيها التطور والنماء مع حفاظها على ثوابتها النابعة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والحرص على تطبيق منهجهما في مختلف مناحي الحياة.

وأعرب عن الفخر والاعتزاز بما تشهده المملكة وهي تحتفي هذا العام بيومها الوطني 87 الذي صادف الثالث من محرم الأول من الميزان من تطور ونماء في شتى المجالات وما ينعم به مواطنوها والمقيمون فيها من أمن ورخاء وما يلقاه ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار منذ قدومهم وحتى مغادرتهم من عناية واهتمام وتسخير لجميع الإمكانات وتطوير مستمر للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وارتقاء بالخدمات في مختلف المرافق من أجل هذا الهدف النبيل.

معبرا عن شكره وتقديره لكل ما عبر عنه قادة ومسؤولو الدول الشقيقة والصديقة من تهنئة للمملكة بهذه المناسبة وما أبداه المواطنون في جميع مناطق المملكة من تهان ومظاهر الفرح والابتهاج والاحتفاء بهذه الذكرى مما جسد الوحدة الوطنية وما يتمتع به شعب المملكة من لحمة وحب ووفاء لوطنهم سائلا الله عز وجل أن يحفظ البلاد والعباد من كل سوء وأن يديم على الجميع ما ينعمون به من أمن وأمان وخير ونماء ليظل هذا الوطن شامخاً عزيزا مواصلاً ما بدأه مؤسسه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن من إرساء لدعائمه وما بذله أبناؤه البررة من بعده "رحمهم الله جميعا".

بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي جرى بينه وبين رئيس تركيا رجب أردوغان وما تم خلاله من استعراض للعلاقات الثنائية وتطورات الأحداث في المنطقة والعالم وتأكيد على عمق العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وتعزيزها وكذلك نتائج استقباله رئيس تركيا السابق عبدالله غول وما جرى خلاله من تبادل للأحاديث الودية حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء رفع التهنئة لخادم الحرمين الشريفين ولولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بمناسبة ذكرى اليوم الوطني 87 للمملكة التي يستذكر فيها أبناء المملكة جهود الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن "رحمه الله" في توحيد هذا الوطن وجهود أبنائه الملوك من بعده حتى وصلت المملكة ولله الحمد إلى هذا العهد المبارك الذي يواصل فيه خادم الحرمين الشريفين وولي العهد العطاء المثمر والخير والنماء لهذا الوطن الغالي وبذل الجهود المباركة لخدمة الإسلام والمسلمين والدور البناء للمملكة تجاه مختلف القضايا العربية والإسلامية والإقليمية والعالمية انطلاقا من سياستها الثابتة القائمة على حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وارتكازها على عقيدة راسخة وأخذها بنهج قائم على الاعتدال والوسطية والحوار والتعاون مع الأسرة الدولية بما يرسي دعائم الأمن والسلم الدوليين.

واستعرض مجلس الوزراء بعد ذلك عددا من التقارير عن مجريات الأحداث وتطوراتها على الساحة الدولية وثمن صدور توجيه خادم الحرمين الشريفين لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتخصيص مبلغ 15 مليون دولار مبادرة منه لما يتعرض له مهجرو الروهينجا الفارون من ميانمار جراء الإبادة والتعذيب وعد ذلك امتداداً للمساعدات الإغاثية السابقة التي وجه بها الملك المفدى لنجدة مهجري ميانمار المنكوبين للتخفيف من معاناتهم وتقديم جميع أنواع الدعم الإغاثي والإنساني لهم.

وبين أن المجلس تطرق إلى نشاطات الدورة الثانية والسبعين للأمم المتحدة في مدينة نيويورك واجتماعات وفد المملكة مع عدد من مسؤولي الدول ومشاركاته في اللقاءات والمشاورات المختلفة حول العديد من القضايا على الساحة الدولية

والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وشدد في هذا السياق على ما اشتملت عليه كلمة المملكة التي ألقاها وزير الخارجية أمام المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة من مضامين ومواقف ثابتة للمملكة تجاه العديد من القضايا على الساحة الدولية.
وفي الشأن المحلي أبدى مجلس الوزراء ارتياحه لما تضمنه التقرير السنوي الثالث والخمسين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي استعرض التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة خلال العام 2016 وما أشار إليه من تحقيق الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا بلغت نسبته 1.7% وما سجله القطاع المالي خلال العام 2016 بمكوناته المختلفة من مؤشرات إحصائية وإيجابية تؤكد على متانة القطاع المالي والمصرفي في المملكة.
وأفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ومن بينها التقرير السنوي لوزارة العدل عن عام مالي سابق وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

القرارات

1 - تفويض وزير العدل أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية تعاون في المجال القضائي بين السعودية وطاجيكستان والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
2 - تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي الجيولوجي بين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية في السعودية والمؤسسة الجيولوجية الروسية القابضة في روسيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
3 - الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون بين السعودية وليتوانيا الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1437/5/19 وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
4 - الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في السعودية ووزارة الخارجية في أثيوبيا الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1437/7/25 وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
5 - الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية والرياضة والشباب بين السعودية وتنزانيا الموقعة في مدينة (دار السلام) بتاريخ 1437/6/14 وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
6 - الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في السعودية ووزارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1437/6/19 وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
7 - تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل والتنمية والحماية الاجتماعية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في السعودية ووزارة العمل والحماية الاجتماعية في روسيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
8 - تفويض وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية ووزارة الاتصالات والإعلام في روسيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
9 - تعديل بعض مواد نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1427/3/13 ومن بين تلك التعديلات إحلال عبارة "رئيس مجلس الوزراء" محل عبارة "وزير العدل" الواردة في عجز المادة (الأولى) وتعديل المادة (3) لتكون بالنص الآتي "يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس يعين بأمر ملكي وأعضاء على النحو الآتي : رئيس الهيئة عضوا – 9 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاية والتخصص يعينون لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة على أن يكون من بينهم 2 من ذوي الاختصاص الشرعي و 2 من ذوي الاختصاص المالي والاقتصادي وخبير في الأنظمة. ويصدر بتعيينهم والتجديد لهم وتحديد مكافآتهم قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس مجلس الإدارة. ويكون للهيئة رئيس يعين ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الإدارة ويكون له نائب أو أكثر يعينون بقرار من مجلس الإدارة بناءً على اقتراح من رئيس الهيئة. واستمرار رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم المعين بموجب الأمر الملكي رقم (أ/184) وتاريخ 1435/9/23 وذلك إلى حين تعيين رئيس للهيئة وفقا للمادة (8) من النظام بعد تعديلها.
10 - الموافقة على الدليل الاسترشادي لعمل ممثلي الجهات الحكومية في اللجان المشتركة.
11 - إضافة فقرة فرعية جديدة إلى الفقرة (1) من المادة (3) من تنظيم مجلس شؤون الأسرة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 1437/10/20 المتعلقة بتشكيل المجلس وذلك بالنص الآتي "ن- اثنان من المختصين

والمهتمين بشؤون المسنين عضوين". وإلغاء اللجنة الوطنية لكبار السن الصادر في شأن إنشائها قرار مجلس الوزراء رقم (19) وتاريخ 1424/1/21 وتنقل مهمات اللجنة إلى مجلس شؤون الأسرة.
12 - تعيين الدكتور إبراهيم العبيدي وهدى النعيم عضوين من المختصين والمهتمين بشؤون المسنين في مجلس شؤون الأسرة لمدة (3) سنوات.
13 - تعيين الدكتور إبراهيم الشافي عضوا في مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية ممثلا لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
14 - الموافقة على تعاقد المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مع منظمة الطاقة الجديدة وتنمية التكنولوجيا الصناعية (نيدو) في اليابان والشركات المنفذة لتقنيات مشروع (ميغاطن) لإنشاء محطة تحلية تناضح عكسي في المملكة وأن تقوم المؤسسة باستكمال ما يلزم في شأن ذلك وفقاً للصلاحيات المخولة لها بموجب نظامها.
15 - اعتماد الحساب الختامي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي (1436 - 1437).
16 - يكون منح بدل النقل الشهري وبدل الانتداب للعاملين في مجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة بحسب ما هو مقرر للوظائف المماثلة في لائحة الحقوق والمزايا المالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ/28) وتاريخ 1432/3/20. وتعديل بدل الضرر للعاملين في مجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة ليكون بنسبة (15%). ومنح من تنتهي خدمته من العاملين في مجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة بسبب الوفاة أو العجز الصحي تعويضا عن العمل بما يعادل رواتب 3 أشهر.

التعيينات

ترقية عبدالله المرواني (مستشار تخطيط) بالمرتبة 15 بوزارة الاقتصاد والتخطيط.
تعيين عبدالرحمن العنزي (سفير) بوزارة الخارجية.
ترقية صالح المونس (مساعد مدير عام مركز المعلومات الوطني) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية محمد معيبد (مستشار لشؤون المناطق) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية دخيل الكثيري (مستشار أمني) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية عادل الربيع (مستشار إداري) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية سعد السياري (مستشار قضايا) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية المهندس شريده الدرع (مهندس مستشار مدني) بالمرتبة 14 بوزارة الصحة.

حرية التعبير وسمعة البلد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541716

سعود كاتب

ذكرت في مناسبات ومقالات عديدة أن سمعة البلد يجب أن تكون خطًا أحمر لا يسمح لأحد بتجاوزه، خاصة في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة واختفاء الحدود بين الإعلامين الداخلي والخارجي، إضافة إلى حقيقة أن هناك من يتصيد دومًا كل شاردة وواردة للإساءة لنا دوليًا وتصويرنا في نظر الآخرين بشكل سلبي مجافٍ للحقيقة.
هذا الأمر تبادر إلى ذهني مجددًا فور اطلاعي على لقطة فيديو متداولة لأحد الدعاة وصف فيها المرأة بأنها «بربع عقل»، حيث بدا جليًا حينها أن هذا الموضوع سيكون مادة دسمة لبعض وسائل الإعلام الأجنبية، وهو أمر ليس بالجديد أو الغريب إذ تعودنا ذلك من تلك الوسائل الحريصة بشكل لافت وغير طبيعي على تلقف الهاشتاقات واللقطات المسيئة للمملكة وتحويلها إلى قصص صحفية تفتقد للمهنية والمصداقية، كونها غالبًا ما تكون مجتزأة وغير معبرة عن حقيقة رأي غالبية المجتمع الرافض لها.

وواقع الأمر أن الإساءة وتعمد الاجتزاء لا يحدث فقط من وسائل الإعلام تلك، ولكنه يحدث أولا من قبل الأشخاص الذين استمرأوا وضع الهاشتاقات واللقطات بعد اقتطاعها من صورها الكاملة بغرض منحها أكبر قدر من التأثير السلبي. ويرى البعض أن هذا ما حدث في لقطة الداعية المذكور أعلاه، حيث نشر بعض المدافعين عنه لقطات من نفس محاضرته يثني فيها على عقول بعض النساء ويقول أنها أرجح من عقول كثير من الرجال، وأن المرأة «لا ينبغي تعييرها بنقص العقل».
فهنا نجد أن كل طرف يحاول اجتزاء ما يريد من الصورة وإخفاء آخر لتحقيق أهدافه الخاصة بأسلوب ذكر نصف الحقيقة الذي يعتبر كذبًا لا جدال فيه. والمؤكد أنه بالعودة إلى كامل المحاضرة فإننا نجدها مليئة فعلًا بالإساءات غير المقبولة للمرأة وللمجتمع بشكل عام. والخطوة التي قامت بها إمارة منطقة عسير بإيقاف ذلك الداعية عن الإمامة والخطابة وجميع المناشط الدعوية كانت خطوة موفقة وضرورية، ليس فقط لإثارته للرأي العام كما تم ذكره، ولكن لإهانته للمجتمع بأسره، فإهانة المرأة ليست مجرد إهانة لنصف المجتمع فحسب، فمن يهين أمي وأختي وزوجتي وابنتي يهينني أيضًا كرجل.
ناهيك على تسببه كما ذكرت سابقًا في تشويه صورة المجتمع وسمعته، وهو أمر مرفوض يجب محاسبة من يقوم به بعقوبات شديدة ورادعة، وهذه العقوبة يجب أن تمتد أيضًا لتشمل كل من يشارك بإنتاج ونشر المقاطع والهاشتاقات المغلوطة والمسيئة.
هذه قطعًا ليست دعوة للتضييق على حرية التعبير، فحرية التعبير يجب أن تكون مسؤولة وغير مسيئة للآخرين أو مخالفة للأنظمة والمصلحة العامة. وحرصنا الشديد على سمعتنا الشخصية وسمعة أفراد عائلاتنا ينبغي أن يصاحبه بالضرورة حرص مماثل على سمعة بلدنا واعتبارها خطًا أحمر لا يجوز التعدي عليه.

المواطنة انتماء وبناء وعطاء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35339

عبلة مرشد

حب الوطن والولاء له والانتماء إليه لا يفرض فرضا ولا يلقن درسا، فهو فطري ينبع من كل نفس سوية تحب الخير للجميع وتدين بالمعروف لصاحب العطاء والبذل
ما زالت السعادة والفرحة تغمرنا كمواطنين بكافة شرائحنا ومناطقنا احتفاء بيومنا الوطني، ما زلنا نعيش فعالياته واحتفالاته والبهجة تحتوينا؛ مسيرته، إنجازاته، آماله، طموحه، جميع تطلعاته تأسرنا وتدفعنا لمزيد من العطاء والتضحية والسمو فوق كل عثرة تواجهنا وعَبْر كل تحدٍّ يعيق مسيرتنا الوطنية، نحتفل بفيض من الحب والإخلاص والولاء والاعتزاز بوطن اجتمعنا على ثراه وبين أوديته وجباله، وفي بقعة من الدنيا صهرتنا أرضية مشتركة وتاريخ واحد كشعب مختلف في أصوله العرقية متوحد في انتماءاته الوطنية، شعب متجانس في تطلعاته وآماله ثري باختلافاته وثقافاته، من ذلك جميعه تشكل النسيج الوطني للشعب السعودي كلوحة فنية زاخرة ثرية بألوانها وأطيافها، فانعكس على جمال حضاري متميز وتنوع فكري وتراثي غني بمحتواه المتباين، عميق بجذوره الوطنية ووحدته الشعبية وبرعاية أبوية تحكمنا وقيادة حكيمة تدفعنا لمزيد من التقدم والازدهار لنرتقي بوطن وشعب يستحق الريادة والإقدام نفخر به ويفخر بنا.
فالوطن هو تلك الشجرة الوارفة الظل التي تظلل مواطنيها، وتحميهم من الريح العاتية والمطر الشديد المنهمر، بها يحتمون وعليها يستندون ومن أجلها يعيشون ويبذلون الغالي والنفيس للدفاع عنها وللمحافظة عليها قائمة ثابتة وارفة بأوراقها، يانعة وزاهية بطرحها من الثمار والزهور، المواطنون هم ثمارها وزهرها الذي تتزين به وتزهو، هم عنوانها ورمزها تحتويهم في كنفها رعاية وبناء، وينتمون إليها أصالة وامتدادا، عطاؤهم شامل وخدمتهم وولاؤهم واجب، وكما وأن لهم مستحقات فإن عليهم واجبات مفروضة تفرضها التبعية الوطنية والفطرة الإنسانية والاستجابة العاطفية.

حب الوطن والولاء له والانتماء إليه لا يُفرض فرضا ولا يُلَقّن درسا، فهو فطري ينبع من كل نفس سوية تحب الخير للجميع وتدين بالمعروف لصاحب العطاء والبذل، فكل المواطنين الذين يعيشون على أرض الوطن هم شركاء في المغنم والمغرم، ولا مجال إلا للعمل المشترك من أجل البناء والعطاء، فما نقدمه من خير وإيجابيات نجني ثماره نحن والوطن معا وما نقدمه من شر وسلبيات نحصد تبعاته نحن والوطن كذلك، ولذلك فالأحرى بنا أن نسعى دوما نحو دعم كل ما يقوي انتماءنا للوطن، فبه يكون الولاء الذي يؤدي إلى الإخلاص والصدق والتميز في العطاء، وبذلك نرتقي بذاتنا وبمجتمعنا ونحقق تطلعاتنا وطموحاتنا الوطنية في إطار المواطنة لكونها الدائرة الأوسع التي تستوعب مختلف الانتماءات في المجتمع، كما أنها تضع المعايير التي تلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقق الاندماج والتشاركية والمسؤولية في تحقيق مصالح الأفراد والوطن من خلال أطره الرسمية والمجتمعية.

تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية، ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة تكون بلورة الهوية الوطنية، وبالانتماء يتحقق الشعور بالأمان الذاتي والمجتمعي، وبه ترتفع الروح المعنوية ويزداد تقدير الذات، وبذلك يتعزز العطاء وتزداد متانة تماسك النسيج الوطني، ويقوى اندماجه وتجانسه، فيشتد عوده وتصبح قاعدته أكثر صلابة ومقاومة لما تواجهه من تحديات وإشكالات تهدد مسيرته التنموية وأمنه الوطني.

المواطنون هم صمام الأمان الوطني، وهم دعامته التي يرتكز عليها وقاعدته التي يستمد منها قوته، فبهم يزدهر الوطن ويتقدم وينافس غيره من الأوطان، وعلى أكتافهم ينهض الوطن وتبنى لبناته، وعليهم تُعقد الآمال وتتحقق الطموحات، وبعقولهم وأيديهم وجهودهم تُنجز الأهداف وتتبلور الاستراتيجيات والرؤى الوطنية في منجزات ملموسة، ومن المسؤولية الوطنية الاهتمام بمنجزاتنا والمحافظة عليها والحرص على استمراريتها ونمائها، ومن حب الوطن تمثيله بما يليق به في كافة محافله وفعالياته، سواء على أرضه أو خارجها، ومن احترام الوطن تقدير مكتسباته ومختلف مكوناته والاعتزاز بها، ومن الولاء للوطن وتعزيز الانتماء إليه احترام الآخر المختلف بما يتضمنه الاختلاف من عناصر متعددة، منها الفكري والثقافي، ومنها الديني والمذهبي، ومنها العرقي والقبلي، وغير ذلك من أوجه الاختلاف، وبذلك تكون اللحمة الوطنية البناءة وعليها يستند النسيج المجتمعي الوطني في إطار من التسامح والحب والقبول والاندماج بين شرائحه، وبذلك يعتز الوطن بمواطنيه ويفتخر المواطنون بوطنهم.

جميل أن نحتفل بمناسباتنا الوطنية نستشعر بها تاريخنا ومسيرتنا الوطنية ونستذكر ملحمتنا الوطنية وتلتقي فيها أفئدتنا وفرحتنا مجتمعة، نحتفل بأمن وأمان نعيشه ونحرص على ديمومته، نسعد بفعاليات مبهجة يشترك فيها جميع مواطنينا، تسهم فيها كافة مؤسساتنا وقطاعاتنا، يجمعنا حب الوطن والولاء له والانتماء إليه... دام عزك يا وطن، بك نفتخر وعنك نذود ولك نفدي الغالي والنفيس.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Hani-Muthir/24293676

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1575756